

منهج الشيخ أمين أحسن الاصلاحي (١٩٩٧...١٩٠٣)

في تقرير المسائل الفقهية في تفسيره "تدبر قرآن"

الدكتور الحافظ افتخار أحمد

Abstract

In this artical first of all i explained the litral and formal meanig of Fiqh.than I tried to explor the method of Moulana Amin Ahsan IslaHi about fiqh in his tfsir"Tadabbar-e-Quran. Most of the time Islahi keep concentration to explan what is exact the Quranic verses based upon it and donot go in detail.And most of time hi depend upon hin mental aproch and do not cout hadeath of the Prophet peace be upon hin. the understaning of the Holy quran is to much difficult without the help of the Hadeath of the Prophet.In this artical I tried to explaied the Islahi's point of view about fiqh with detail and exempals from his tafsir.And poined out with exempals where hi ignor the Hadeath and trusted upon his intelecutal aproch.

منهج الشيخ أمين أحسن الاصلاحي (١٩٩٧ - ١٩٠٣)

في تقرير المسائل الفقهية في تفسيره "تدبر قرآن"

الدكتور الحافظ افتخار أحمد☆

معنى الفقه لغة: الفاء والكاف والهاء أصل واحد صحيح، يدل على ابرأك الشيء والعلم به. تقول: فقهت الحديث أفقهه. و كل علم بشيء فهو فقه. يقولون: لا يفقه ولا ينفعه. ثم اختص بذلك علم الشريعة. فقيل لكل عالم بالحلال والحرام فقيه. وأفهتمك الشيء، اذا بینته لك". (١). وفي لسان العرب: "الفقه: علم بالشيء والفهم له. و غالب على علم الدين لسيادته و شرفه و فضله على سائر أنواع العلم كما غالب النجم على الشريا. وقال ابن الأثير: " و اشتقاوه من الشق و الفتح. وقد جعله العرف خاصاً بعلم الشريعة، شرفها الله تعالى. و تخصيصاً بعلم الفروع منها. و قال غيره: و الفقه في الأصل الفهم، يقال: أوتى فلان فقهها في الدين أى فهماً فيه. قال الله عزوجل: "ليتفقها في الدين" (٢) أى ليكونوا علماء به". (٣) و قال سيد شريف الجرجاني: "الفقه: هو في اللغة عبارة عن فهم غرض المتكلم من كلامه" (٤).

الفقه في اصطلاح الشرع: كان الغالب في الصدر الأول استعمال الفقه في فهم الأحكام الدينية جميعاً سواء كانت متعلقة بالأحكام الاعتقادية، أو الأحكام العملية، أو الأحكام الوحدانية. و كما يطلق على فهم جميع هذه الأحكام كان يطلق على الأحكام نفسها. و لهذا ايعني جاء تعريف أبي الحنيفة للفقه الإسلامي فقال: "هو معرفة النفس مالها و ما عليها" (٥).

و جاء في كتاب المستصفى للغزالى: "الفقه عبارة عن العلم و الفهم في أصل الوضع يقال فلان يفقه الخير والشر. أى يعلمه و يفهمه و لكن صار يعرف العلماء عبارة عن العلم بالأحكام الشرعية الثابتة لأفعال المكلفين خاصة، حتى لا يطلق بحكم العادة اسم الفقيه على متكلم و فلسفى و نحوى و محدث و مفسر بل يختص بالعلماء بالأحكام الشرعية الثابتة للأفعال الإنسانية، كالوجوب والหظر، الإباحة، التدب، الكراهة و كون العقد صحيحأ و باطلأ و كون العبادة قضاء و أداء و أمثاله" (٦).

و عرف صدر الشريعة الفقه: "بانه علم بالأحكام الشرعية العملية قد ظهر نزول الوعى بها، والتي انعقد الاجماع عليها من أدتها مع ملكرة الاستباط الصحيح منها" (٧).

☆ الأستاذ المشارك قسم الدراسات الإسلامية الجامعة الإسلامية بها لفور.

في تقرير المسائل الفقهية في تفسيره "تدبر قرآن"

ويقول سيد شريف الجرجاني: "الفقه في الاصطلاح": هو علم باحكام الشرعية العملية من أداتها التفصيلية^(٨). وقيل: "هو اصابة والوقوف على المعنى الخفي الذي يتعلق به الحكم وهو علم مستبط بالرأي والاجتهاد فيه إلى النظر والا مل ولهذا لا يجوز أن يسمى الله فقيها لأنه لا يخفى عليه شيء"^(٩).

بعد بيان معنى الفقه لغةً واصطلاحاً لأبد أن نلاحظ هنا بعض الأمور التي تساعدننا على فهم منهج الاصلاحي الذي سلكه في عرض الأحكام الفقهية في تفسيره "تدبر قرآن":

ان تفسير الاصلاحي "تدبر قرآن" أقرب إلى التفسير بالرأي منه إلى التفسير بالماهور حيث اطلق المؤلف عنان العقل وقل اعتماده على النقل ولم يعتمد على أقوال المفسرين السابقين إلا نادراً. وقد جرى على نفس الصنيع في تفسير آيات الأحكام. ومن هنا نراه يختصر في تفسير آيات الأحكام، وعند تعرضه للمسائل الفقهية نراه يحيل إلى كتب الفقه قائلاً التفصيل في كتب الفقه وما أشبه ذلك. ولكن على رغم هذا كله استرسل الاصلاحي في بعض الموارد من تفسيره عند آيات الأحكام.

نماذج لبعض المسائل الفقهية من تفسير تدبر قرآن:

النموذج الأول: تفسير الاصلاحي لقوله تعالى: " فمن حج البيت أو اعمد فلا جناح عليه أن يطوف بهما" ^(١٠). قال الشيخ الاصلاحي في تفسير هذه الآية: "يظهر من هذا التعبير أن السعي ليس واجباً، بل هو في حكم الاستحباب. ولكن هذا الرأي عندنا غير صحيح، لأنه اذا كان المراد منها الاستحباب فكان المناسب أن يكون تقدير العبارة هكذا كما قالت عائشة: فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما" ^(١١).

وقال الاصلاحي بعد هذا: "كما أن هذا أيضاً غير مناسب بأن يقال بعد قول الله: "انها من شعائر الله" فكيف قال بعد هذا مباشرة بـان" لا حرج في عدم الطواف بهما. و كان الأحسن أن يكون المراد أن هذا السعي واجب" ^(١٢).

وبقى السؤال بعد هذه أهل هو (السعي) رفوض أو واجب أو مستحب؟

وقال الاصلاحي: "أما في رأينا فهو في حكم الوجوب" ^(١٣). والآن بقى سؤال آخر وهو إذا ما معنى "فلا جناح"؟

فقال الاصلاحي: "لا يتعلّق حكم رفع الحرج بالسعي بل يتعلّق بالقبح الذي كان بسبب وجود الأصنام في هذا المقام. و معنى ذلك أن وجد هذا القبح فالسعي فرض من الله تعالى وهو أيضًا من شعائر الله فليكن أن تفعلوه لأن جزائكم حسب نياتكم" ^(١٤).

النموذج الثاني: تفسير الاصلاحي لقوله تعالى: "والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن

في تقرير المسائل الفقهية في تفسيره "تدبر قرآن"

أراد أن يتم الرضاعة... والله بما تعملون بصير” (١٢). ذكر الشيخ الأصلاحى فى تفسير هذه الآية عدة مسائل وهى:

١٠٣ . على المطلقة أن ترخص ولدها سنتين كاملاتين ان أراد الزوج المطلق أن تتم المأومة والضاعة:

٢. تكون نفقة المرضعة (المطلقة) من الطعام والكسوة على والد الرضيع ويكون ذلك بالمعروف بأن
يراعى في مقدار النفقة جانب كل من الرجل والمرأة فيؤخذ في اعتبار حالته المالية مع حاجة المرأة و
الأطفال، في الأخير، عند حكم الغرقي، في هذا الموضوع.

٣. لا يكلف أحد من الفريقين فوق طاقته، فلن تضار الأم (المرضعة) بسبب الولد و لن يضار الوالد لذلك“ (١٥).

^٣ وباع نفسي الأمور في ثانية والد المرضي بعد موته.

٨ انضم الزوج والمدضعة علم الفصال، قيامًا، أن تتم مدة المرضاعة فلهما ذلك.

٦. ان أراد الورثة الرضيع أو أبوه أن ترضعه امرأة أخرى فلهم الحق بشرط أداء ما تعهد به لأم الرضيع .
وعلى المسئولين من الجانبيين أن يحكموا في الأمور المذكورة في ظروف عادلة و ان تنازعوا في
شيء فلهم الرجوع الى القاضي للحكم (بينهما) فيما اختلقو فيه (١٦) وقد ذكر القرطبي ثمانى عشرة
مسألة في تفسير هذه الآية منها ستة المذكورة مع ذكر الأدلة و مذاهب الفقهاء (١٧).

النموذج الثالث: تفسيره لقوله تعالى: "الْيَوْمَ أَحْلٌ لَكُمُ الطَّيِّبُونَ وَطَعَامُ الَّذِينَ أَتَوْا الْكِتَابَ حَلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حَلٌّ لَهُمْ وَالْمَحْصُنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمَحْصُنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أَتَوْا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ" (١٨). حيث استدل بهذه الآية: 'ان طعام هـل الكتاب حلال للمسلمين بشرط أن يكون في حدود الحل التي بينها الاسلام'. ثم قال: "كان الغرض من هذا التفصيل اخبار المسلمين بأنه لا بد أن يكون لك علاقة بالأقوام الآخرين، ولكن يجب أن يكون كلـه بقيود الحل والحرمة" (١٩)

و كذلك استدل الاصلاحي بهذه الآية على جواز نكاح المسلم بالكتابية بشرط أن تكون ممحونة ولا تكون زانية. وقال الله تعالى لل المسلمين أنا كما أحللنا لكم طيبات مائدة أهل الكتاب فكذلك أحللنا لكم نكاح نساء أهل الكتاب، ثم قال: "اشترط بعض الفقهاء أن يكون هذا النكاح في دار السلام" وهذا الرأي قرئ عندي. وأرى أنهم استبطنوا هذا من فحوى الكلام" (٢٠).

النحوذج الرابع: تفسيره لقوله تعالى: "من أجل ذلك كتبنا علىبني إسرائيل أنه من قتل نفساً بغير

في تقرير المسائل الفقهية في تفسيره "تدبر قرآن"

نفس أو فساد في الأرض فكانما قتل الناس جميعاً...” (٢١). استنبط الشيخ الاصلاحي بعض المسائل من هذه الآية تحت عنوان: ”مسؤولية الأمة في النواح التالية“؛ فقال:

١. القتل يسبب الاضطراب للأمة كلها، ما لم يقتض من القاتل فيظن كل واحد أنه غير معصوم الدم. فالقانون يحافظ على كل نفس فلذامن قتل أحداً فالمقتول ليس هو وحده بل كل واحد عرضة للقتل.
٢. التفتيش والتحقيق عن القاتل ليس مسؤلية ورثة المقتول فقط بل هو مسؤولية المجتمع كله لأن القاتل لم يقتل رجالاً واحداً بل قتل الناس جميعاً.
٣. لا يجوز لأحد أن يترك أخاه في مشكلة بحجة أن هذا الأمر لا يهمه، بل عليه أن يساعده مهما كانت التضحية، لأن هذه المساعدة ليست لأجل رجل واحد بل هي للمجتمع كله.
٤. إذا كتم أحد قتل أحد أو لفائدة القاتل أو كفل عنه أو أواه وو كل عنه أو برأه من جريمة القتل عمداً فكانما ساعد القاتل أو قتل أخيه أو أباًه لأن من قتل نفسها واحدة فكانما قتل الناس جميعاً.
٥. مساعدة ورثة المقتول أو الحكم حياة للمقتول في الحقيقة لقوله تعالى: ”وَ كُلُّ فِي الْقُصَاصِ حَيَاةٌ يَأْوِي إِلَى الْأَلْبَابِ“ (٢٢).

النموذج الخامس: تفسيره لقوله تعالى: ”والسارق والسارقة فالقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالاً من الله ...“ (٢٣). قال الشيخ الاصلاحي في تفسير هذه الآية: ”والسارق والسارقة“ كل منهما من صيغ الصفة التي تدل على أنه لا بد لايحاب الحمد من أن يكون العمل بحيث يصح اطلاق السرقة على مرتكبه. فإذا قطع رجل ثمرة من الشجرة أو سرق الخضروات أو غيرها فهو يستحق التنبية على هذا، ولكن لا يعدها من السرقة التي توجب قطع يده. وقد ذكر فقهائنا بعض الشروط لاطلاق وصف السرقة على هذه الجناية وتنفيذ العقوبة الازمة فيها وهي مذكورة بالتفصيل في كتب الفقه ولا يسعنا المكان للتفصيل أكثر من هذا، ولكن نشير هنا إلى بعض هذه الأقوال:

١. لا ينفذ الحد (قطع اليد) إلا إذا سرق شيئاً متقواماً. وأما إذا سرق شيئاً تافهاً فلا تقطع يده، اختلاف العلماء في تقدير الثمن اللازم (٢٤).
٢. لا بد أن يكون المال المسروق في حرز. فإذا كان المال غير محفوظ مثل الحيوان في الصحراء فهذا لا يدخل في حكم السرقة شرعاً.
٣. ”إذا كان للسارق شركة في المال المسروق أو يكون المال في حفظه أوأمانة عنده وسرق منه فهذا ليس من السرقة التي توجب الحد.“ (٢٥).

في تقرير المسائل الفقهية في تفسيره "تدبر قرآن"

٣. اذا كان السارق مجنوناً أو غير بالغ فلا يجري عليه حد السرقة (٢٦).
٤. اذا سرقت زوجة من مال زوجها أو خادم البيت من مال سيده فهذا أيضاً لا يدخل تحت حد السرقة.
٥. اذا كانت هناك شبهة الاضطرار فلا ينفذ حد السرقة لأن عمر بن الخطاب منع قطع اليد في وقت القحط عام الرمادة.
٦. "لا بد من تنفيذ حد السرقة من دار السلام لأن الحدود والتعزيرات تتعلق بالحكام ولا تتعلق بالدار. ونزو لها (الحدود) في المدينة خير دليل على أن وجود دار السلام شرط لتنفيذ هذا القانون لأن الله تعالى أنزل لا حكام بعد اقامة الحكومة الاسلامية" (٢٧).

المنبوج السادس: ربما يفسر الاصلاحي آية من آيات الأحكام ويعين مرادها في ضوء اللغة ولو كام مخالفًا لحديث الصحيح والأجماع الأمة وجمهور العلماء، فمثلًا تفسيره لقوله تعالى: "فَإِنْ طُلِقَهَا فَلَا تَحْلِ لَهُ مِنْ بَعْدِ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ... لَقَوْمٌ يَعْلَمُون" (٢٨).

قال الشيخ الاصلاحي في تفسير هذه الآية: "إذا طلق الرجل أمرأته فلا يحل له الرجوع إليها حتى تنكح زوجاً غيره ثم يطلقها وتمضي عدتها، والحكم في هذا أن لا يطلق الرجل أمرأته في حالة الاستعجال والغضب بل لا بد له أن يفكك في أمر الطلاق في ضوء نتائجه في المستقبل. و كان المقصود من هذا الشرط هو صون الطلاق من أن يكون لعبة في أيدي الناس. ولا يسمح بالرجوع بعد الطلاق الثالث لأنه لو أتيحت الفرصة للزوج بعد الطلاق الثالثة لضاعت الحكمة من مشروعية الطلاق ولم تظهر له أهمية الطلاق. وبوجود هذا الشرط أى النكاح بزوج ثان يفكك الزوج ألف مرة قبل أن يطلق زوجته" (٢٩).

ثم بين معنى النكاح في قوله تعالى: "حتى تنكح زوجاً غيره" فقال:
"إن لفظ النكاح هنا في معنى عقد النكاح عندنا. وأما الذين قالوا ان النكاح هنا في معنى الوطء فهو تكلف من غير ضرورة" (٣٠). بقطع النظر عن المقصد الذي كانوا يريدونه لم يحصلوا أيضاً لأن أسلوب استخدام الكلمة يابي هذا المعنى. الوطء، وذلك لأن ضمير الفاعل في "تنكح" يرجع إلى المرأة و إذا أردت "الوطء" بلفظ النكاح فيكون معنى الآية: "حتى تطأ المرأة زوجاً آخر" و الوطء من فعل الرجل لا من فعل المرأة".
وان أريد به تنكح.. حتى تطأ المرأة ب الرجل آخر، فما دليلهم فيأخذ هذا المعنى من قوله تعالى "حتى تنكح زوجاً غيره؟" (٣١).

و كم يكفي الاصلاحي في حمل كلمة النكاح على عقد الزواج بل رد على الذين قالوا إنما عنى

في تقرير المسائل الفقهية في تفسيره "تدبر قرآن"

بها "الوطء" في ضوء الحديث قائلاً مذهبهم قول بلا دليل حيث قال:

"لادليل على قول من قال بان المرأة لا تحل للزوج الاول الا بعد ان ينكحها زوج ثان ثم يطلقها بعد ان يطئها . وقد أثبتنا أن استدلالهم بكلمة "تنكح" غير ناهض" (٣٢).

ثم قال: "ان أصل مستدل من يشترط في الحل للزوج الاول وطء الزوج الثاني هو الحديث فقط . أما الاستدلال بلقرآن ضمن باب استخراج النكبات بعد وقوع . فهذا الاستدلال ضعيف كما أثبتنا و أما الحديث بعد النظر والتحقيق في جميع طرقه يتوافق مع ما فهمنا من القرآن الكريم ولا يخالفه" (٣٣). وهذا هو موقف الشيخ الاصلاحي من هذه لامسألة الفقهية . وفيما يلى الاحاديث التي اشتهرت بشرط طء الزوجتين في حل المرأة المطلقة ثلاثة للزوج الاول :

آخر في البخاري في صحبى حه باب اذا طلقها ثلاثة تزوجت بعد العدة غيره فلم يمسها: "عن عائشة عن النبي ﷺ أن رفاعة القرصى تزوج امرة (٣٤) ثم طلقها فتزوجت آخر فاتت البنى ﷺ فذكرت أنه لا ياتيها وأن ليس معه الا مثل هده . فقال لها حتى تذوقى عسلته ويدوقي عسلتك" (٣٥)

قوله: "فقال لا" قال الكرمانى : "فدا قلت ما معنى بقوله لا؟ قلت: الرجوع الى الزوج الاول وسائر الروايات تدل عليه" (٣٦).

وقوله: "حتى تذوقى عسلته" قال جمهور العلماء ذوق العسلة كنایة عن المجامعة . وهو تعجب حشفة الرجل في فرج المرأة . وزاد الحسن البصري حصول انزال المني . وهذا الشرط انفرد به عن الجماعة" (٣٧).

وقال ابن كثير في تفسير هذه الآية: "أى أنه اذا طلق الرجل أمراته طلاقة ثلاثة بعد ما أرسل عليها الطلاق مرتين بانها لا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره أى يطأه ها زوج آخر في نكاح صحيح . فلو وطئها الواطئ في نكاح ولا في ملك اليدين لم تحل لل الاول لأنها ليس بزوج و هكذا لو تزوجت ولكن لم يدخل بها الزوج لم تحل لل الاول و اشتهر بين كثير من العلماء أن سعيد المتسبي يقول: "يحصل المقصود في تحليلها لل الاول بمجرد العقد على الثاني . وفي صحته عنه نظر على أن الشيخ أبو عمر بن عبد البر قد حكاه عنه في الاستدلال . والله أعلم" (٣٨).

وقال بعد هذا: "فإن طلقها" أى الزوج الثاني بعد الدخول بها (فلا جناح عليهم أن يتراجعوا) أى المراد الزوج الأول (ان ظنا أن يقيم محدود الله) أى يتعارضا بالمعروف" (٣٩).

وقد ذكر أبو جعفر محمد بن جرير تفسير هذه الآية فقال: "عن ابن عمر عن النبي ﷺ في الرجل

في تقرير المسائل الفقهية في تفسيره "تدبر قرآن"

يتزوج المرأة فيطلقها قبل أن يدخل بها أترجع إلى الأول؟ قال: لا. حتى تذوق عسيتها ويدوّق عسيتها” (٢٠).

وقال الشيخ جمال الدين القسمى في تفسير هذه الآية: ”فإن طلقها“ أى بعد التطليقتين ”فلاتحل له“ برجعة والبنكاح جديد“ من بعد“ أى من بعد هذا الطلق.“ حتى تنكح زوجاً غيره“ في نكاح صحيح، وفى جعل هذا غاية للحل زجر لمن له غيض ما فى أمرأته عن طلاقها ثلاثة، لأن كل ذى مروءة يكره أن يفترش أمرأته آخر“ (٢١).

وقال الإمام ابن القيم في زاد المعاد: ”حكم رسول الله عليه عليهما السلام في المطلقة ثلاثة تحل للأول حتى يطأها الزوج الثاني.

وذكر في تأييده الحديث من صحيح البخاري الذي ذكرناه قبل هذا، وفيه زيادة بعض الألفاظ حيث قال: ”ثبت في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها أن امرأة رفاعة القرظى جاءت إلى رسول الله عليهما السلام فقالت: يا رسول الله إن رفاعة طلقى فبت طلاقى، وأنى نكحت بعده لعلك تريدين أن ترجعي إلى رفاعة؟ لا، حتى تذوقى عسيتها ويدوّق عسيتك“ (٢٢).

عن عائشة رضي الله عنها: ”قال رسول الله عليهما السلام: العسيلة الجماع ولو لم ينزل“ (٢٣). عن ابن عمر قال: ”سئل رسول الله عليهما السلام عن الرجل يطلق امرئته ثلاثة، فيتزوجها الرجل، فيغلق الباب ويرخي الستر، ثم يطلقها، قبل أن يدخل بها، قال: لا تحل للأول حتى يجامعها الآخر“ (٢٤). بعد ذكر هذه النصوص من الحديث النبوي استبط الشیخ القاسمی منها أربعة مسائل حيث قال:

١. فتضمن هذا الحكم أموراً:

 ١. أنه لا يقبل قول امرأة على الرجل: أنه لا يقدر على جماعها.
 ٢. أن اصابة الزوج الثاني شرط في حلها للأول. خلافاً لمن اكتفى بمجرد العقد فإن قوله مردود بالسنة التي لا مرد لها.

٣. أنه لا يشترط الانزال بل يكفى مجرد الجماع الذي هو ذوق السيلة.
٤. أنه عليهما السلام لم يجعل مجرد العقد المقصود.. الذي هو النكاح رغبة.. كافياً.. ولا اتصال الخلوة به وأغلاق الباب وارحامه الستور حتى يتصل به الوطء.. هذا يدل على أنه لم يكف مجرد عقد التحليل الذي لا غرض للزوج والزوجة فيه سوى صورة العقد واحتلالها للأول بطريق الأولى، فإنه إذا كان عقد الرغبة المقصود للدوام غير كاف حتى يوجد فيه الوطء، فكيف يكفى عقد تيس مستعار ليحلها، لا

في تقرير المسائل الفقهية في تفسيره "تدبر قرآن"

رغبة له في امساكها و إنما هو عارية كحمار الفرس المستعار للضراب” (٣٥).

و قد فسر القرطبي هذه الآية حيث قال: ”المراد بقوله تعالى: “[فَإِنْ طَلَقَهَا] الطلاقة الثالثة [فَلَا تَحْلِلُ لَهُ حَتَّى تنكح زوجاً غَيْرَهُ]“ و هذا مجمع عليه لا خلاف فيه.

و اختلفوا فيما يكفي من النكاح، و ما الذي يبيح لاتحليل؟ فقال سعيد بن المسيب و من وافقه مجرد عقد كاف، وقال الحسن: ”بن أبي الحسن: لا يكفي مجرد الوطء حتى يكون الانزال“ (٣٦).

وقال بعد نقل قول سعيد المسيب: ”... أما الناس فيقولون لا تحل للأول حتى يجامعها الثاني، و أنا أقول إذا تزوجها تزوجها صحيحاً لا يريد بذلك إحلالها فلا بأس أن يتزوجها الأول“ (٣٧). فيوضح لنا من هذه النصوص أن المراد بالنكاح في قوله تعالى [حتى تنكح زوجاً غيره] هو الوطء كما ثبت بالحديث الذي ذكرناه. ولكن ما قاله الشيخ أمين أحسن الاصلاحي بان المراد بالنكاح هو ”مجرد العقد“. و لا يشترط فيه الوطء ليس ب صحيح، بل قوله بلا حجة لأنه مخالف للحديث الصحيح الصریح. ومرد بالسنة التي لا مرد لها كما قال الشيخ القاسمي (٣٨) وأولى بنا تخطئة رجل واحد و نعد قوله شاداً بدلاً من أن نترکه حدیثاً صحيحاً.

ولانستطيع أن نعتذر عن الشيخ الاصلاحي كما اعتذر القرطبي عن سعيد المسيب و سعيد بن جبير حيث قال: ”و أظنهما لم يبلغهما حديث عسيلة أو لم يصح عندهما فاخذا بظاهر القرآن و هو قوله تعالى: [حتى تنكح زوجاً غيره]“ والله أعلم“ (٣٩). و هذا الحديث الذي رواه أصحاب الكتب الستة وغيرها من الكتب الدينية فهو حديث صحيح و لا يروه البخاري و غيره من المحدثين في كتبهم.

النموذج السابع: وهذا مثال آخر من تفسير تدبر قرآن الذي خالف فيه الاصلاحي مسلك جمهور الأئمة و ترك الأحاديث الصحيحة و أنكر حكم ”رجم الزانى المصحن“ الثابت بالأحاديث الصحيحة . و ذكر مستدلته من القرآن الكريم في زعمه الذي لم يذكر و لم يقل به أحد قبله. فيجدر بنا أن نذكر:

أولاً: وجهة نظر الشيخ الاصلاحي حول مسألة مع ذكر دليل الرجم عند الفقهاء.

ثانياً: دليل الرجم عند الشيخ الاصلاحي.

ثالثاً: قصة مارز بن مالك الأسلمي.

رابعاً: و سترى القاري هل وافق الاصلاحي الفقهاء أم شذ عنهم؟

قال الشيخ الاصلاحي في تفسير قوله تعالى: ”الزانية والزناني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلد و لا تأخذ بهما رأفة في دين الله ان كتمتؤمن بالله و اليوم الآخر و ليشهد عذابهما طائفه من المؤمنين“ (٤٠)

ذكر الاصلاحى موقفه تحت عنوان:

"بعض شروط الفقهاء على عموم الآية ووجهة نظرنا في المسألة".

"ان ظاهرة الآية يتعلق بكل نوع من الزانى والزانية ولكن ذكر فقهائنا بعض القيود منها صحيحة و أخرى غير صحيحة وبعضها تحتاج الى البيان" (٥١).

ثم ذكر الاصلاحى خمسة شروط للفقهاء. وارتضى ثلاثة منها وهى كالتالى:

١. لا بد من دار الاسلام أو الحكومة الاسلامية لاجراء الحد. و قال: "هذا الشرط لازم عندنا لأن الأحكام نزلت بعد قيام الحكومة الاسلامية في المدينة المنورة" (٥٢).
٢. ينفذ هذا لاحد على العاقل البلغدون المجنون ومن هو دون البلوغ.
٣. و حد الرقيق يكون نصف حد الحر. و قال هذا أيضاً صحيح. و الدليل عليه هو قوله تعالى: "فإذا أحصن فان أتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحسنة من العذاب" (٥٣).
٤. قال بعض الفقهاء: هذا الحد ينفذ على المسلمين الكافر. وهذا القيد لم يرضى به الاصلاحى وقال: "وهذا خلاف العقل بداهة و لا يؤيده عمل النبي ﷺ و خلفاءه لأن النبي ﷺ و خلفاءه نفذوا الحدود على الكفار" (٥٤).

نلاحظ هنا أن الشيخ الاصلاحى ادعى بان الرسول ﷺ نفذ الحد على الكفار و كذلك خلفاءه،

ولكن لا أدري كيف نسى ما قاله:

"قصص الرجم غير ثابة الا قصة مارز بن مالك الاسلامى فهي ثابتة و نعلم من الروايات أن

الرسول ﷺ رجم اليهود و النساء الاخريات".

وقال بعد هذا: "إذا ثبتت حقيقة هذه الحوادث فاتضه الامر بانها مثل حادثة ماعز. فعلم من تاريخ ذلك العهدبيان بعض النسوة في زمن الجاهلية كن يفعلن ما يفعلن. و كان اليهود يأكلن من أمواههن. ولم يستنه مؤلاء مع قيام الحكومة الاسلامية والتبيه لهن حتى أخذن فرجهن رسول ﷺ عملاً بأيتي المحاربة من سورة المائدة: (٥٥) "انما جزاء الذين يحربون الله و رسوله" (٥٦)

٥. أما الشرط الخامس الذى ذكره جميع الفقهاء تقيداً لعموم الآية هو: "أن هذا الهد (أى مائة جلد) يتعلق بالزانى غير المتزوج أو المتزوج الذى لم يبن بزوجته. و أما الزانى المحسن فحده الرجم. و الدليل على هذا هو عمل الرسول ﷺ و عمل خلفاءه. و بناء على هذا خصص الفقهاء هذا الحد بالزانى غير المحسن والزانية غير المحسنة.

في تقرير المسائل الفقهية في تفسيره "تدبر قرآن"

قال الشيخ الاصلاحي: "ان الفقهاء نسخوا الحد في حق الزاني المحسن و زانية المحسنة". ثم قال: "ان الشرط مهم جداً سوا كان بمعنى التخصيص أو بمعناها النسخ. و هما لا يجوز انبالا خيار الآhadad. وبالتالي هو مما لا تطمئن اليه القلب. ولذا فالخوارج لا يقولون بهذا النسخ والتخصيص وينكرون الرجم. يعمون هذا الحد لكل زان و ليس بمقيد أبداً" (٥٧)

الدليل الاول للفقهاء و وجهة نظرهم في المسألة:

ذكر الشيخ الاصلاحي رواية عبادة بن الصامت التي هي وجهة نظر الفقهاء في الرجم وبها يخصصون الحد . المذكور في آية سورة النور . بالزاني غير المحسن.

"عن النبي ﷺ خذلوا عنى قد جعل الله لهم سبيلاً البكر بالبكر جلدمة و تغريب عام و الشيب با
شيب الجلد و الرجم" (٥٨).

ونقد الشيخ الاصلاحي هذه الرواية فقال: 'لو تدبّرنا هذه الرواية لعلمنا أن فيها بيان عقوبة الزاني
غير المتزوج . وهي : "الجلد و تغريب عام" و كذلك عقوبة المحسن الرنى: هما الجلد و الرجم'

و السؤال هنا هل ينفذ الحدان كلامهما معاً؟ فاجاب الفقهاء الانحاف والشافعية بأنه لا يصح الحدان
معاً . و حد الجلد المذكور في الرواية هو منسوخ بعمل النبي ﷺ و الصحابة . و الحد للمحسن الرنى هو
الرجم فقط . و رواية عبادة بن الصامت كانت ناسخة لآية "سورة النور" . و لا ينسخ القرآن بالسنة . و عند ما
لم ينجح هؤلاء في مقصدهم نسخوا الرواية برواية أخرى . و مثل هذه الأقوال سبب نفور الناس عنهم" (٥٩).

و نلاحظ من نقد الشيخ الاصلاحي لهذه الرواية أنه لا يقيم وزناً لعمل الرسول ﷺ ع الصحابة كما
هو واضح . و لا يعترف كذلك بنسخ القرآن بالحديث أصلاً و نرى أنه لا يعترف بنسخ السنة بالسنة أيضاً.

و خلاصة القول ان رواية عبادة ب الصامت رواية صحيحة و كان العمل عليها ثم نسخت في حق
الزاني المحسن عند بعض أو خصصت بفعل الرسول ﷺ و الصحابة . و الحد المذكور في سورة النور هو
خاص بالبكر . و أما الزاني المحسن فعليه الرجم العاجبت سنة الرسول ﷺ و عمل الصحابة بها . و نقل ابن
بطال اجماع الصحابة وأئمة الأمصار على أن المحسن اذا زنى عامداً عالماً، مختاراً فعليه الرجم.

و قد ذكر شرف الدين النوري اجماع العلماء في المسألة حيث قال:

"و جمع العلماء على وجوب جلد الزاني الجكر مائة . و رجم المحسن و هو الشيب و
لم يخالف في هذا أحد من أهل القبلة الا ما حكم القاضي عياض و غير عن الخوارج و
بعض المعتزلة كالنظام و أصحابه".

وقال بعدها: ”وقال جماهير العلماء الواجب الرجم وحده. و حجة الجمهور أن النبي ﷺ اقتصر على رجم الشيب في أحاديث كثيرة منها قصة و قصة المرأة الغمدية وفي قوله ﷺ: ”و اخذ يا أنيس على امرأة هذه فان اعترفت فارجمها. قالوا و حديث الجمع بين الجلد والرجم منسوخ فانه كان في أول الأمر“ (٤٠).

الدليل الثاني: ذكر الشيخ الأصلاحى فيه رواية عمر بن الخطاب التى جاءت فى كتب الصحاح المستتوة فى غيرها بالاستناد لاصحى لا شبهة حوله مع هذا لا يرضى الأصلاحى أن يقول انها رواية للصحابى فضلاً أن تكون رواية عمر بن الخطاب، بل يقول:

”لو تدبرناها علمنا انها من وضع المنافق. و الغرض من هذا الاختلاف. فى رأى الأصلاحى. هو ايشار الشبهات والوساوس فى قلوب المؤمنين حول حفظ الله تعالى للقرآن الكريم و توادر نصه اليها أى تحريف أو تغيير“ (٤١).

ورواية عن ابن عباس قال: ”قال عمر قد خشيت أن يقول الناس زمان حتى يقول قائل: لا نجد الرجم في كتاب الله فيضلوا بترك فريضة الله أنزل لها الله و قد قرأنا: ”الشيخ والشيخة اذا زنيا فارجموهما أبنته“ (٤٢) نقد الشيخ الأصلاحى هذه الرواية و ذكر فيه ثلاثة نكات:

١. لا يليق بهذه الرواية أن تكون آية من القرآن الكريم على أساس اللغة.
٢. ان كانت آية من القرآن الكريم فمن أخرجهما؟ و حكم الرجم باق فيها فما معنى هذا؟ و ان كانت آية فآخرجت منه فهذا خير. دليل على أن حكم الرجم كان ثم نسخ. اذاً فما معنى الاستدلال بها في ثبات الرجم؟

٣. وفي حالة الصحة لا تفيدهم (أى للمثبتين الرجم من الآية) لأنهم يريدون ثبات الرجم الزانى او مصهنه و فيها حكم الشيخ والشيخة. و ليس من العبروى أن يكون كم متزوج شيئاً. فإذاً بين المطابقة بين الدعوى و الدليل؟ (٤٣).

ولم يرض الأصلاحى أن يعده هذه الرواية من قول عمر بن الخطاب فخلاً أن تكون قول الرسول ﷺ أو آية من القرآن الكريم.

فقد رواه البخارى عن ابن عباس رضى الله عنهما قال: قال: ”لقد خشيت أن يطول الناس مان حتى يقول قائل: لا نجد الرجم في كتاب الله ، فيضلوا بترك آية أنزل لها الله، الا و ان الرجم حق على من زنى و قد حصن اذا قامت البينة، او كان الحمل او الاعتراف، قال سفيان: كذا حفظت. الا و قدر جم رسول الله و رجمتنا بعده“ (٤٤).

في تقرير المسائل الفقهية في تفسيره "تدبر قرآن"

ورواه البخاري في باب: "رجم الحبلى من الرنى اذا أحصنت" رواية طويلة وذكر فيها قول عمر بن الخطاب حيث قال: "ان الله بعث محمداً صلوات الله عليه بالحق، وأنزل عليه الكتاب. فكان مما أنزل الله آية الرجم فقرأناها وعقلناها وعييناها. رجم رسول الله صلوات الله عليه ورجمنا بعده" (٢٥). وكذلك رواه أبو داؤد في سننه وزاد بعد كلمة الاعتراف: "وأيم الله لو لا أن يقول الناس زاد عمر في كتاب الله لكتبتها" (٢٦).

وقال النووي: "أراد عمر باية الرجم الشيخ والشيخة اذا زينا فارجموهما ألبته. وهذا مما نسخ لفظه ونقى حكمه. وقد وقع نسخ حكم دون اللفظ وقد وقع نسهما جميا." (٢٧).

وقد وقعت هذه الزيادة في هذا الحديث من رواية المؤطأ عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب قال: "لما صدر عمر بن الخطاب من الحج وقدم المدينة فخطب الناس ثم قال: "أيها الناس قد سنت كلام السنن، وفرضت الفرائض وترجمتم على المحاجة الواضحة الا أن تضلوا بالناسينما وشمالا، وضرب بساحدي يديه على الأخرى ثم قاينكم أن تهللوا عن آية الرجم، يقول قائل لا نجدد حدين في كتاب الله فقد رجم رسول الله صلوات الله عليه ورجمنا و الذى نفسى بيديه لو لا أن يقول الناس زاد عمر في كتاب الله لكتبتها: "الشيخ والشيخة اذا زينا فارجموهما ألبته" فانا قد قرأناها. قال مالك: قوله: الشيخ والشيخة،.. يعني الزوج والشيبة.. فارجموهما ألبته" (٢٨).

وقد أخرج الحكم وصححه رن زر حيث قال: "قال لى أبي بن كعب: "كان يقرأ سورة الأحزاب، قال قلشلا ثم سبعين آية: قال: قط. قلت: لقد رأيتها وأنها لتعدل البقرة وقد قرأتا فيما فيها الشيخ والشيخة اذا زنيا فارجموهما ألبته نكالا من الله و الله عزيز حكيم. قال الحكم: "هذا حديث صحيح الاستاد ولم يخرجاه" (٢٩).

وكذلك ذكر الحكم عن ابن عباس رضى الله عنهما قال: "من كفر بارجم فقد كفر بالقرآن من حيث لا يحتسب. قوله عزو جل يأهل الكتاب قد جاءكم رسولنا يبين لكم كثيراً مما تضرون من الكتب..." (٣٠). فكان الرجم مما أخفوا. وقال: هذا حديث صحيح الاستاد ولم يخرجاه" (٣١).

وكذلك أخرج هذا الحديث ابن حيان في صحيحه تحت عنوان: ذكر اخفاء أهل الكتاب آية الرجم حين أنزل الله فيما أنزل" (٣٢) و سكت عليه.

وكذلك رواه عبد الرزاق في الا ـ (٣٣) نف مثلاً رواه الحكم في المستدرك (٣٤) هذه هي الحقيقة لرواية عمر بن الخطاب التي ذكرها المحدثون في كتبهم وصححها. ولكن مع هذا لا تعتبر هذه الرواية في نظر الاصلاحي من قول عمر فضلاً أن تكون حديثاً صحيحاً أو آية من القرآن

في تقرير المسائل الفقهية في تفسيره "تدبر قرآن"

ال الكريم . و بعد قراءة هذه الرواية يستطيع القارئ أن يحكم هل هي رواية صحيحة كما قال المحدثون أم هي من وضع منافق كما قال الاصلاحي في تفسيره (تدبر قرآن) .

موقف الشيخ الاصلاحي من الرجم:

- ١ . الرجم عند الشيخ الاصلاحي ثابت بالقرآن الكريم خلافاً للجمهور لأن ثبوته عندهم بالسنة النبوية .
- ٢ . ليس الرجم عند الاصلاحي حد لزاني المحسن بل للمفسد الذي يسبب الاضطراب للمجتمع ، خلافاً للجمهور لأن حد الرجم عندهم لزاني المحسن .

ويقول الاصلاحي فيه ما يلى :

الجاني على قسمى :

- ١ . الجاني الذي يصدر من فعل القتل أو ارتكب الزنا أو السرقة أو القذف بحيث لا يكون خطراً للمجتمع ولا للحكومة .
- ٢ . الجاني الذي يرتكب الجريمة بحيث يصبح مصيبة للمجتمع والحكومة .

بين القرآن الكريم الأحكام كالحدود والقصاص لمجرمي القسم الأول التي ينذرها الضكومة الإسلامية وفقاً للشروط المذكورة في القرآن الكريم والسنّة .

وأما القسم الجاني فيبني الله تعالى له الأحكام في آيتها المحاربة . (٧٣) .

طريقة اثبات الرجم من القرآن الكريم عند الاصلاحي:

وبعد هذا التمهيد الموجز بين الشيخ الاصلاحي مأخذ الرجم مستدلاً من القرآن الكريم و ذلك

حيث قال :

”ان كلمة ”يقتلوا“ هنا استخدمت (بالتشديد) من باب التفعيل بدلاً من التقل مما يدل على شدة المعنى وقوته . ولذا يكون التقبيل اشاعة الى أشنع صورة للقتل و كذلك الاشارة الى أثرة هذه الطريقة في القتل في ردع الآخرين و زجرهم . فلذا يجب على الضكومة أن يختار هذا الأسلوب لا يقابل الجرائم . وعليها أن تمنع ما حرم الشارع من طرق القتل كالحرق بالنار الذي من حق الله تعالى . و الرجم عندنا داخل في معنى التقبيل . ولذا يعقوب المجرمون الذين أصبحوا خطراً على أعراض الناس . فعليهم ضد الرجم الذي استبطناه من مفهوم لفظ التقبيل“ (٧٤) .

في تقرير المسائل الفقهية في تفسيره "تدبر القرآن"

ثم قال بعد بيان مأخذ الرجم من القرآن الكريم: "يُنْصَحُّ من هذا أن القائلين بِعَدِ الرِّجْمِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ فِي كُطُّ وَوَهْمٍ. وَلَا بدَّ أَنْ نَلَاحِظَ هَذِهِ شَيْءَ مِنْهُمْ جَدًا وَهُوَ أَحَدُ الرِّجْمِ لِكُلِّ زَانِ بَلْ هُوَ لِلَّذِينَ يَزَّنُونَ بِحِيثَ يَصْبِحُونَ خَطَرًا عَلَى اعْرَاضِ الْمَجَامِعِ. وَالْحَدُّ الَّذِي ذُكِرَ فِي سُورَةِ النُّورِ .. وَهُوَ مَائِةٌ جَلْدَةٌ .. هُوَ حَدُّ عَامٍ فِي حَقِّ كُلِّ زَانِ بِصَرْفِ الظَّرِفَةِ عَنْ مُرْتَكِبِ الزَّناهِلِ هُوَ مَتْزُوجٌ أَوْ غَيْرُ مَتْزُوجٍ؟ وَأَمَّا مِنْ لَمْ يَرْتَدِعْ بِالْحَدِّ الْمَذْكُورِ وَأَصْبَحَ آفَةً عَلَى الْمَجَامِعِ فَعَلَى الْحُكُومَةِ أَنْ تُرْجِمَهُ نَكَالًا وَهَذَا ثَبَّتَ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ" (٢٤).

هذا هو تفسير الاصلاحي لآيات المحاربة من سورة المائدة واثبات الرجم منها. ولا شك في أن هذا تفرد له ولم يتعرضه أحد لا من السلف ولا من الخلف.

لا شك في أن الشیخ الاصلاحي اعترف برجم الرسول ﷺ لـ ماعز بن مالک الاسلامي و الغامديه و لكن هذا الاعتراف يفهم في ضوء منهجه الخاص وهو أن الرجم ثابت من القرآن الكريم من آيات المحاربة. ولا يقول الاصلاحي بأن الرجم ثابت من السنة، وكذلك لم يقل أن مناط حكم الرجم "الاحسان" بل ادعى أن حكم الزانى هو الجلد الثابت من آية سورة النور: "الزنانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة سواء كان محسن أم غير محسن.

والآن يجدر بنا أن نذكر ما قاله الاصلاحي عن قصة ماعز بن مالک الاسلامي:

قال "من أشهر قصص الرجم قصه ماعز بن مالک الاسلامي، وتناقض الروايات بعضها ببعض. و تقول بعض لروايات انه كان ذا خصلة حسنة. وبعض الأخرى تقول انه كان ذا خصلة سيئة. وكفى لنا أن الرسول ﷺ رکمه ولم يصُّ عليه. وأرجح الروايات التي تقول بأنه كان ذا خصلة سيئة وبهارجم أو استحق الرجم، وكذلك تقول الروايات عنه بأنه عند ما كان يخرج الرسول ﷺ و الصحابة للغزو يستغل ماعز هذه الفرصة و يفعل فعلة شنيعة مع

النساء و اطلع الرسول ﷺ على أفعاله. ومرة طلبه و ساله بطريق غريب ، و عند ما علم بان لا مفر له أقر بجريمه تهفراً كمه الرسول ﷺ بعد اقراره و لم يصل عليه. و كان الناس يتلذذون عن خصلته السيئة و منعهم الرسول ﷺ عن الكلام عنه ولكن ظن عامة الناس عنه هكذا" (٢٧).

وبعد ذكر وجهة نظر هذه الاصلاحي الروايات التي فيها تم ماعز و سكت عن جميع الروايات التي مدح فيها ماعز، وثناء الرسول ﷺ عليه في اليوم الثاني، وأخيراً نسجل الجدول المقارن الذي يوضح الحقيقة عن قصة ماعز بن مالک الاسلامي.

جدول القارن

| الروايات التي فيها مدح ماعز بن مالك الاصلاحي | الروايات التي فيها ذكر ذم ماعز |
|--|--|
| <p>ا. ذكر مسلم بن حجاج في صحيح مسلم ونسبة مالي:</p> <p>فرجمناه بخلاف ميد الحرة (يعني الحجارة) قال: ثم قام رسول الله عليه ضطبياً من العشى قال: "أو كلما انطلقنا غزارة في سبيل الله . تخلف رجل في عيالنا له نبيب كبيب التيس على أن لا أرتي برجل فعل ذلك الا نكلت به. قال : فما استغفره ولا سببه" (٨٧)</p> <p>وذكر الشيخ الاصلاحي هذه الرواية وترك الرواية التي فيها مدح ماعز بن مالك. وقد ذكرها امام مسلم في صحيحه نذكرها في مقابها.</p> <p>وياللعجب للصالحي وأسلوبه حيث ذكر جزء من الحديث الذي فيه ذكر ضطينة ماعز وترك الجزء الذي فيه ذكر تقبة وثاء الرسول عليه عليه.</p> | <p>ا. ذكر مسلم بن حجاج في صحيح مسلم ونسبة مالي:</p> <p>فرجمناه بخلاف ميد الحرة (يعني الحجارة) قال: ثم قام رسول الله عليه ضطبياً من العشى قال: "أو كلما انطلقنا غزارة في سبيل الله . تخلف رجل في عيالنا له نبيب كبيب التيس على أن لا أرتي برجل فعل ذلك الا نكلت به. قال : فما استغفره ولا سببه" (٨٧)</p> <p>وذكر الشيخ الاصلاحي هذه الرواية وترك الرواية التي فيها مدح ماعز بن مالك. وقد ذكرها امام مسلم في صحيحه نذكرها في مقابها.</p> |
| <p>٢. عن ابن عباس أن ماعز بن مالك أت النبي عليه فقال انه بالزنزا . فاعرض عنه النبي عليه حتى شهد على نفسه أربع مرات . وقال له النبي عليه ابك جنون؟ قال: لا . قال: أحسنت؟ قال: نعم . فامر به فترجم بالمصلبي . فلما ازلقته الحجارة فردا رك فترجم حتى مات . فقال النبي عليه خيرا وصلى عليه" (٨١).</p> | <p>٢. عن ابن عباس أن ماعز بن مالك أت النبي عليه فقال انه زنى . فأعرض عنه فاعداد عليه مراراً . فأعرض عنه فسأل قوله مجنون هو؟ قالقا: ليس به ياس . قال: أفعلت بها؟ قال: نعم . فامر به أن يترجم فانطلق به فترجم ولم يصل عليه:: (٨٠).</p> |
| <p>٣. فسكت عنهم: ثم سار عاسة حتى مر بجيفة من الحمار شائل برجله فقال: أين فلان وفلان؟ فقالا: نحن ذان يا رسول الله قال: أنز لا فكلامن جيفة هذا الحمار" فقالا: يابني الله من يأكلمن هذا؟ قال: فما نلتكم من عرض أخلكما أنا فأشد من أكل منه . والذى نفسى بيده ، انه الآن لفلى أنها الجنة ينغمى فيها" (٨٢). هذا هو جزء الحديث الذى تركه الاصلاحي</p> <p>لاثبات ما ادعاه.</p> | <p>٣. فامر به فترجم . فسمع النبي عليه رجالين من أصحابه يقول أحدهما لصاحبه: انظر الى هذا الذى ستره الله عليه فلم يرده نفسه الا رجم رجمالكلب" (٨٢).</p> <p>الى هنا ذكر الاصلاحي هذا لاجزء من الحديث وترك بقية الحديث الذى فيه ثاء على ماعز ، نذكره في مقابلة لتوضيح الحقيقة.</p> |

في تقرير المسائل الفقهية في تفسيره "تدبر قرآن"

٢. وكذلك ذكر عبد الرزاق في المصنف قصة ماعز... قيل للنبي: يا رسول الله تصلى عليه، قال : لا. فما كان الغد صلى الظهر فطول الركعتين الاولين كما طولهما بالامس أو أدنى شيئاً. فلما الصرف قال: صلوا على صاحبكم فصلى عليه النبي عليهما السلام والناس" (٨٣)

ذكر امام مسلم رواية فيها ان ماعز بن مالك أتى بنفسه الى رسول الله عليهما السلام و أقر بالزنا فلما اطمئن به رسول الله عليهما السلام فرجمه. و نص ما ذكره مسلم ما يلى:

" حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال حدثنا عبد الله بن نمير قال وحدثنا محمد بن عبد الله بن نمير و تقارب في لفظ الحديث . قال حدثنا أبي قال بشير بن المهاجر قال عبد الله بن بريدة عن أبيه أن ماعز بن مالك الأسلمي أتى الله عليهما السلام فقال يا رسول الله أني قد ظلمت نفسي وزنت و أني أريد أن تطهيرني فرده . فلما كان من الغد أتاه فقال : يا رسول الله: أني زنت فرده الثانية فرسأله رسول الله عليهما السلام إلى قومه، فقال: أتعلمون بعقله باستنكرون منه شيئاً؟ فقالوا: ما نعلمه الا و في العقل من صالحينا فيما نرى. فاتاه الثالثة فرسأله لهم فسألهما عليهم الشاء. فقال كيف عقله؟ هل به جنون؟ قالوا لا والله واحسناوا عليه الثناء في عقله و دينه. و أتاه الرابعة فسألهما عنه فقالوا له مثل ذلك. فامرهم فحفروا له حفرة ثم أمر به فرجم" (٨٥)

وذلك ذكر الحكم في مستدركه مثل ما ذكره مسلم في صحيحه. ونصه ما يلى:

عن عبد الله بن بريدة عن أبيه قال كنت جالساً عند رسول الله عليهما السلام فجاء الأسلمي ماعز بن مالك فقال يا رسول الله أني زنت و أني أريد أن تطهيرني فقال له النبي عليهما السلام ارجع فرجع. حتى أتاه الثالثة فاتى رسول الله عليهما السلام فسألهما عليه الشاء. فقال كيف عقله؟ هل به جنون؟ قالوا لا والله واحسناوا عليه الثناء في عقله و دينه. و أتاه الرابعة فسألهما عنه فقالوا له مثل ذلك. فامرهم فحفروا له حفرة الى صدره ثم رجموه. هذا حديث صحيح الاسناد على شرط مسلم (٨٤)

وآخر الحكم عن محمد بن المنكدر عن ابن هزال عن أبيه أن رسول الله عليهما السلام: "يا هزال لو سترته بشريك كان خيراً لك". وقال الحكم : هذا الحديث صحيح الاسناد ولم يخرجاه" (٨٧).

لا شك في أن المحدثين اختلفوا في صلاة رسول الله عليهما السلام على ماعز بن مالك ولكن لم يختلفوا في ثناء عليه وكذلك لم يختلفوا في أن الرسول عليهما السلام صلى على الغمدية ولكن لا أدري لماذا ترك الاصحاح الروايات التي فيها مدح ماعز بن مالك و حتى عده من المنافقين؟ أو لماذا لم يذكر الروايات التي فيها ذكر صلاة رسول الله عليهما السلام على الغمدية و توبتها؟

في تقرير المسائل الفقهية في تفسيره "تدبر قرآن"

الرجم في الشريعة الإسلامية: ادعى الشيخ الأصلاحى فى قصة ماعز بن مالك بان الرسول ﷺ طلب و ساله بطريق غير بـ». ولكن فى الحقيقة لم يثبت فى رواية صحيحة بان الرسول طلبه بل تدل الروايات أن قومه رغبوا فى الحضور أمام الرسول ﷺ حيث قال نعيم بن هزال: فيما "أخرجه أبو دوؤد فى سننه قال: حدثنا محمد بن سليمان الأنباري قال حدثنا وكيع عن هشام بن سعيد قال حدثني يزيد من نعيم بن هزال، عن أبيه قال: كان ماعز بن مالك يتيمًا في حجر أبيه، أصابه جارية من الحي، فقال له أبي: أنت رسول ﷺ فاخبره بما صنعت، لعله يستغفر لك وأما يريد بذلك رجاء أن يكون له مخرجا" (٨٨).

هذه الرواية: أولاً: تلقى الضوء على حقيقة قصة ماعز بن مالك.

ثانياً: ترد موقف الشيخ الأصلاحى بان الرسول ﷺ طلبه.

و قد أخرجه الإمام البخارى تحت عنوان: باب سؤال الإمام المقرر: هل أحصنت؟

عن أبي هريرة قال: أتى رسول ﷺ رجل من الناس وهو في المسجد فناداه: يا رسول الله زنيت، يريدي نفس. فاعتذر عنه النبي ﷺ ففتحي لشق وجهه الذي أعرض قيله فقال: يا رسول الله، انى زنيت فاعرض عنه فجاء لشق وجه النبي ﷺ الذي أعرض عنه، فلما شهد على نفسه أربع شهادات دعاها النبي ﷺ فقال: أبك جنون؟ قال: لا، يا رسول الله، فقال: أحصنت؟ قال: نعم يا رسول الله، قال اذا هوا فارجموه" (٨٩)

و أخرج جه البخارى عن ابن عباس: "قال: لم أتى ماعز بن مالك النبي ﷺ قال له: لعلك قبلت أو غرمت أو نظرت قال: لا يا رسول الله، قال: أنكحتها؟ لا يكنى، قال: فعند ذلك أمر برجمها" (٩٠). فعلمنا من هذه الروايات أن ماعز أ جاء إلى رسول الله ﷺ مقرأً بالزنا ليطبق عليه ما يجب به شرعاً. وكذلك روى الإمام مسلم في صحيحه قصة ماعز بن مالك عن سليمان بن بريدة عن أبيه قال: جاء ماعز بن مالك إلى النبي ﷺ فقال يا رسول الله طهرني يا رسول الله فقال ويحك . رجع فاستغفر لله وتوب إليه. قال فرجع غير بعيد ثم جاء فقا يا رسول الله طهرني... فقال النبي ﷺ مثل ذلك حتى إذا كانت الرابعة قال له رسول الله فيم أظهرك؟ فقال من الزنا. فسأل رسول الله ﷺ أبه جنون؟ فاخبره أنه ليس بمسجنون. فقال أشربت خمرا؟ فقال رجل فاستكته فلم يجد منه ريح خمر. إل فقال رسول الله ﷺ أزنيت فقال نعم. فامر به فرجم" (٩١) ثم روى مسلم في الحديث السابق بعد قليل قصة غامدية حيث قال:

ثم جاءه امرأة من غامد من الأزد فقالت: يا رسول الله طهرني. فقال ويحك ارجعى فاستغفرى الله و توبى إليه. فقالت: أراك تريد أن ترددني كما ردت ماعز بن مالك قال وما ذاك؟ قالت: إنها حبلى من

في تقرير المسائل الفقهية في تفسيره "تدبر قرآن"

الزنا. ص ف قال أنت؟ قالت نعم، فقال لها حتى تضعى ما فى بطنك، إل فكف لها رجل من الانصار حتى وضعت . قال فاتى النبي عليه السلام . فقال قد وضعتم العادمية فقال اذاً لا ترجمها وندع ولدها صغيراً ليس لى من يرضعه فقم رجل من الانصار فقال الى رضاعه يا نبى الله قال فرجمها“ (٩٢) .

رواوه مسلم عن عمران بن حصين أن امرأة من جهينة أنت نبى الله عليه السلام وهي حبلى من الزنى فقاكت يا نبى الله أصبت حداقمه على . فدعاني نبى الله عليه السلام ولديها فقال أحسن اليها فإذا وضعتم فاتى بها فامر نبى الله عليه السلام فشككت عليها ثيابها ثم أمر بها فرجمت . ثم صلى عليها . فقال له عمر: تصلى عليها يا نبى الله وقد زنت؟ قال لقد تابت توبه لو قسمت بين سبعين من أهل المدينة لوسائلهم . وهل وجدت توبة أفضل من أن جادت بنفسها لله تعالى“ (٩٣) .

و فى رواية عن أبي هريرة و يزيد بن خالد الجهنى أنهما قالا ان رجلاً من الاعراب أتى رسول الله عليه السلام فقال يا رسول الله : أنشدك (الله) الا قضيت لي بكتابك الله . فقال الخصم الآخر و هو أفقه منه: نعم فاقض بيتنا بكتاب الله و أذن لي . فقال رسول الله عليه السلام . قال: ان ابني كان عسيفاً على هذا . فزنى بأمرئته و انى أخبرت ان على ابني الرجم . ففتدير منه بمائة شاة و وليدة . فسألت أهل العلم فاخبروني انما على ابني جلد مائة و تغريب عام ، و ان على امرأة هذا الرجم . فقال رسول الله عليه السلام و الذى نفسى بديه لأقضين بينكم بكتاب الله . الوليدة و الغنم رد و على ابنك جلد مائة و تغريب عام . اغد يا أنيس الى امرأة هذا فان اعتراف فارجمها . قال فعدا عليها ، فاعترفت فامر بها رسول الله عليه السلام فرجمت“ (٩٤) و فى رواية البخارى: ”فعدا عليها فاعترفت فرجمتها“ (٩٥) .

تعلم من هذه الروايات أن الرجم قد ثبت بفعل النبي عليه السلام و قوله و عمله . وكذلك بجماع الصحابة . فقد ثبت بالروايات الصحيحة التي لا يتطرق إليها أى شك . وبطرق التواتر أن النبي عليه السلام أقام حد الرجم على الصحابة كماعز و العamide ، وأن الخلفاء أقموه هذا الهدى عهودهم و أعلنوا مراراً أن الرجم هو الحد للزاني بعد الاحسان . ثم ظل فقهاء الاسلام في كل عصر و في كل مصر مجتمعين على كونه حكماً ثابتاً و سنة متتبعة و شريعة الهيبة قاطعة بادلة متوافرة لا مجال للشك فيها أو الارتياب . بقى هذا الحكم الى عصرنا هذا لم يخالف فيه أحد الافئة شاذة من المنحرفين عن الاسلام هم (الخوارج) حيث قالوا ان الرجم غير مشروع“ (٩٦) .

هذا هو منهج الشيخ الاصلاحي من المسائل الفقهية في تفسيره تدبر قرآن . في بعض الاحيان يكفى بيان المسائل بقدر ما يفهم من الآية الكريمة . و في بعض الاحيان يستتبع من عنده ونسبها الى القرآن الكريم ما لم يقل القرآن و لم يثبت منه أبداً و لم يقله أحد من المفسرين و المحدثين ولا أحد من فقهاء الاسلام قبله كما هو موقفه من مسئلة الرجم، حيث يثبت من آياتي المحاربة والعلماء يثبتون من السنة النبوية.

الهوامش

١. معجم مقاييس اللغة. ابو الحسين أحمد بن فارس زكريا [٩٥٥هـ]: عبد السلام محمد هارون. مادة: فقه.
٢. شركة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر. ط: ٢٠١٣٩١. ١٩٧١ـ١٤١.
٣. سورة التوبة آية: ١٢٢.
٤. لسان العرب. مادة: فقه. ابن منظور الافريقي. دار صادر، بيروت.
٥. التعريفات. سيد شريف الجرجاني. ص: ١١٢. مطبع أحمد كامل سلطان. بايزيد. استنبول ١٣٢٧ـ.
٦. التوضيح. عبيد الله بن مسعود. المشهور بصدر الشريعة ابن تاج الشريعة [٢٧٥هـ]: نور محمد أصح المطابع. رام باغ. كراتشي. ط: ٢٠٠٥ـ.
٧. المستصفى ١٣٢.
٨. التوصیح على التسقیح ١٣٢١ـ.
٩. التعريفات. ص: ١١٢. وشرح البخششی ٢٧١ـ.
١٠. المصدر نفسه ص: ١١٢ـ.
١١. سورة البقرة آية: ١٥٨ـ.
١٢. وقد أخرج البخاري عن هشام بن عمرو عن أبيه أنه قال: قلت لعائشة زوج النبي ﷺ وأنا يومئذ حديث السن أرئيت قول الله تبارك وتعالى: «إن الصفا والمروة من شعائر الله فمن حض البيت أو اعتمر فلا جناح عليهما أن يطوف بهما» فما أرى على أحد شيئاً أن يطوف بهما . فقالت عائشة: لكا. لو كانت كما تقول كانت فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما إنما أنزلت هذه الآية في الانصار كانوا يهملون لمناولة و كانت منها حذو قديدو كانوا يحرجون أن يطوفوا بين الصفا والمروة فلما جاء الاسلام سألهوا رسول الله ﷺ ذلك فأنزل الله: إن الصفا والمروة...» الخ الصحيح البخاري. كتاب التفسير ٥/١٥٢ـ ١٥٣ـ . و سنن الترمذى ١٣/٩٢ـ ٩٠٨ـ .
١٣. تدبر قرآن ١٣٨ـ/١ـ . وقد ذكر القرطبي في تفسير هذه الآية تسعة مسائل بالتفصيل مع ذكر مذاهب العلماء و أدلة مذهب عادته . ورجم مذهب وجوب السعي الذي هو مذهب الشافعى الذى ذكره الأصلحى هو خلاصة ما ذكره القرطبي بغاية الاختصار أخذًا بظاهر القرآن الكريم . ٢٨٢ـ/٢ـ .
١٤. تدبر ٣٧٨ـ/١ـ .
١٥. سورة البقرة الآية: ٢٣٣ـ .
١٦. قال القرطبي: «لا تلکف المرأة الصبر على التقصير في الأجر ولا يكلف الزوج ما هو اسراف بل يراعي القصد» ٣٢٣ـ/٣ـ .

في تقرير المسائل الفقهية في تفسيره "تدبر قرآن"

١٦. تدبر ١/٥٢٥.
١٧. الجامع لأحكام القرآن ٣/١٦٠، ٤/١٧٣.
١٨. سورة المائدة الآية: ٥.
١٩. تدبر ٢/٢٣٦، ٣/٢٣٧.
٢٠. المصدر نفسه ٢/٢٣٦، ٣/٢٣٧. وقد ذكر القرطبي في تفسير هذه الآية عشرة مسائل منها هاتان المذكورتان بذكر أقوال العلماء فيها وأدلتهم. الجامع لأحكام القرآن ٢/٨٥، ٣/٨٠.
٢١. سورة المائدة الآية: ٣٢.
٢٢. تدبر ٢/٢٧٥، ٣/٢٧٦. وسورة البقرة الآية: ١٧٩.
٢٣. سورة المائدة الآية: ٣٧، ٣/٣٩.
٢٤. وقد قال الاصلاحي في كتبه "مبادئ تدبر قرآن": لا تقطع يد السارق الا اذا كان ثمن الشيء المسروق ربع دينها فصاعداً كما روت عائشة عن رسول الله ﷺ. وذكر امام مالك في موطأ باب ما جاء لقطع فيه ملوك ١/٢٩، ٢/٤٠.
٢٥. قال القرطبي في تفسيره: "اتفق جمهور الناس على أن القطع لا يكون إلا على من خرج من حرز ما يجب فيه القطع. وقال: الوصف الثالث: "أن لا يكون للسارق فيه ملك كمن سرق مارهنه أو استاجرها ولا شبهة ملوك". الجامع لأحكام القرآن ٢/١٦٨.
٢٦. ذكر الامام القرطبي خمسة أوصاف للسارق وهي: النلوغ والعقل وهو أن يكون غير مالك للمسروق منه وأن لا يكون له ولادة فلاتقطع اليه ان سرق من مال سيده، وكذلك السيد ان أخذ ما عبده لا تقطع بحال... وقطع اليه باجماع الصحابة و بقول الخليفة "غلامكم سرق مالكم". عمر بن الخطاب . والسارق كان غلاماً لعبد الله بن عمرو الحضرمي سرق مرأة امرأة ثمنها ستون درهماً" الجامع لاحكام القرآن ٢/١٦٧.
٢٧. تدبر ٢/٥١٢. وقد ذكر القرطبي اختلاف العلماء في اقامة الحدود في أرض الحرب فعن الإمام مالك "واليث بن سعد تقام الحدود في أرض الحرب و لا فرق بين دار الحرب وبين دار السلام . وقال أبو حنيفة : اذا غزا الجندي أرض الحرب و عليهم أمير فإنه لا يقيم الحدود في عسكره الا أن يكون امام مصر أو شام. او العراق او ما أشبهه فيقيم الحدود في عسكره... استدل من قال بعموم القرآن وهو الصحيح ان شاء الله تعالى . وأولى من يحتج به لمن منع القطع في أرض الحرب مخالفة أن يلحق ذلك بالشرك . والله أعلم . الجامع لاحكام القرآن ٢/١٧١.
٢٨. سورة البقرة الآية: ٢٣٠.
٢٩. تدبر ١/٥٣٧.

في تقرير المسائل الفقهية في تفسيره "تدبر قرآن"

- .٣٠. تدبر ١/٥٣٨.
- .٣١. تدبر ١/١٨١. ٢٨٠/١.
- .٣٢. تدبر ١/٢٨١.
- .٣٣. المصدر نفسه ١/٢٨١.
- .٣٤. اسمها: "تميمة". الكوكب الدرارى ١٩/٢٢٨.
- .٣٥. صحيح البخارى، كتاب الطلاق ٢/٨٠.
- .٣٦. الكوكب الدرارى شرح الكرمانى ١٩/٢٢٨.
- .٣٧. حاشية صحيح البخارى،كتاب الطلاق لأحمد على السهارنفورى ٣/٨٠.
- .٣٨. تفسير القرآن العظيم ١/٢٨٢.
- .٣٩. المصدر نفسه ١/٢٨١.
- .٤٠. جامع البيان في تأويل آي القرآن للطبرى ٢/٢٩٢.
- .٤١. تفسير القاسمى: المسمى "محسن التأويل" ٢/٢٣٩. جمال الدين القاسمى. ت: محمد فراد عبد الباقي. ط: ١٣٩٨هـ. ١٩٧٨. بيروت. لبنان.
- .٤٢. المصدر نفسه ٢/٣٣٩.
- .٤٣. المصدر نفسه ٢/٢٥٠. وقد أخرج النسائى ولفظه: "عن عائشة قالت: سئل رسول الله ﷺ عن رجل طلق امرأته فتزوجت زوجاً غيره. فدخل بها ثم طلقها قبل أن يوقعها، أتحل للأول؟ فقال رسول الله ﷺ: لا. حتى يذوق الآخر عسيتها وتدوّق عسيتها" سنن النسائى . كتاب الطلاق ٩. رقم الحديث ٣١٩. قال الشيخ الابانى: صحيح.
- .٤٤. المصدر نفسه ٢/٢٥٠. أخرج النسائى. كتاب الطلاق ١٢ باب احلال المطلقة ثلاثة، والنكاح الذى يحلها به. رقم الحديث ٣١٩. وقال الشيخ ناصر الدين الابانى: حديث صحيح.
- .٤٥. المصدر نفسه ٢/٢٥١.
- .٤٦. الجامع لاحكام القرآن ٢/١٣٨.
- .٤٧. المصدر نفسه ٢/١٣٨.
- .٤٨. تفسير القاسمى ٢/٢٥٠.
- .٤٩. سورة البقرة الآية: ٢٣٠.
- .٥٠. سورة النور الآية: ٢.
- .٥١. تدبر ٣/٥٥٠.

في تقرير المسائل الفقهية في تفسيره "تدبر قرآن"

٥٢. المصدر نفسه .٥٠٠/٣
٥٣. سورة النساء الآية : ٢٥.
٥٤. تدبر ٣/٥٥٠، ٥٠١، ٥٢/٣
٥٥. تدبر ٣/٥٠٢، ٥٠٣/٣
٥٦. سورة المائدة الآية : ٣٣.
٥٧. تدبر ٣/٥٠١، ٥٠٢/٣
٥٨. تدبر ١/٣، ٥٠٣، ٥٠١، ٥٠٣/٣. وذكر الإمام مسلم في صحيحه: ١٨٨/٧. باب حد الزنا وفتح الباري ٢٤٢/٢٥
٥٩. تدبر ٣/٥٠٢، ٥٠٣/٣
٦٠. صحيح مسلم ١٨٩/٦. وقد ذكر ابن حجر أن هذا مسلك الجمهور. وقال: إن قصة ماعز متراخية عن حديث عبادة بن الصامت وهي ناسخة له. فتح الباري ٢٤٢/٢٥
٦١. تدبر ٢/٣، ٥٠٣، ٥٠٢/٢
٦٢. تدبر ٣/٣، ٥٠٣، ٥٠٣/٣. وصحيح البخاري مع فتح الباري ٢٨٩/٢٥
٦٣. تدبر ٣/٣، ٥٠٣، ٥٠٣/٣
٦٤. صحيح البخاري مع فتح الباري ٢٨٩/٢٥
٦٥. المصدر نفسه .٢٩٣/٢٥
٦٦. سنن أبي داود ٣٥٦/٢
٦٧. صحيح مسلم مع شرح النووي ١٩٠/١١
٦٨. موطأ الإمام مالك. كتاب الحدودص: ٥٩٣، ٥٩٢
٦٩. المستدرك على الصحيحين. كتاب الحدود .٣٥٩/٢
٧٠. سورة المائدة الآية: ١٥.
٧١. المستدرك على الصحيحين .٩٥٣/٣
٧٢. الإحسان بترتيب ابن حبان ٣٠٢/٧، أبو حاتم محمد بن حبان البستي [ت: ٥٣٥٣] [ت: علاؤ الدين على بلباو القاري.. مكتبة المؤثرة. سانجله هل. فيصل آباد.
٧٣. مصنف عبد الرزاق ٧/٣٣٠، ٣٣٠/٧
٧٤. تدبر ٣/٣، ٥٠٣، ٥٠٣/٣، ٥٠٣، ٥٠٣/٣. وسورة المائدة الآية: ٣٣، ٣٣
٧٥. تدبر ٣/٥٠٥، ٥٠٥، ٥٠٥/٣
٧٦. تدبر ٣/٥٠٥، ٥٠٥/٣

في تقرير المسائل الفقهية في تفسيره "تدبر قرآن"

٧٧. تدبر ٣١٩/٢

٧٨. صحيح مسلم مع شرح النووى ١١١/٢ .١٩٨

٧٩. سابق مرجع .

٨٠. سنن أبي داود. كتاب الحدود .٣٥٧/٢

٨١. سنن أبي داود. كتاب الحدود .٣٥٩/٢ و مصنف عبد الرزاق .٣٢٣/٧

٨٢. سنن أبي داود. كتاب الحدود .٣٥٩/٢

٨٣. مصنف عبد الرزاق .٣٢١/٧

٨٤. سابق مرجع .٣٢٥/٧

٨٥. صحيح مسلم .٢٨/٢

٨٦. المستدرك على الصحيحين .٣٦٢/٢

٨٧. المصدر نفسه .٣٢٣/٣

٨٨. سنن أبي داود .٣٥٢/٢

٨٩. صحيح البخاري معفتح الباري ٢٨٢/٢٥

٩٠. المصدر نفسه .٢٨١/٢

٩١. صحيح مسلم .٢٠١.١٩٩/٢

٩٢. صحيح مسلم .٢٠٢.٢٠١/٢

٩٣. صحيح مسلم .٢٠٥.٢٠٣/٢

٩٤. صحيح مسلم .٢٠٥/٢

٩٥. صحيح البخاري معفتح الباري .٢٨٤/٢٥

٩٦. روائع البيان تفسير آيات الأحكام ٢١/٢ . محمد على الصابوني . مكتبة الغزالى . دمشق ، سوريا .

المصادر والمراجع

١. الاصبحي، مالك بن انس. امام دار الهجرة. موظأ امام مالك. دار السلام. الرياض. ١٣٩٩هـ.
٢. الاصلاحى، أمين أحسن. تدبر قرآن. مؤسسة فاران، لاهور. ١٩٨٨ء.
٣. الافريقي، ابن منظور. محمد بن مكرم. لسان العرب. دار صادر، بيروت.
٤. البخارى، محمد بن اسماعيل. نور محمد اصح المطابع، آرام باغ، كراتشي.
٥. البدخشى، محمد بن الحسن. شرح البدخشى مناهج العقول. دار الكتب العلمية. بيروت. ١٣٠٥هـ.
٦. البستى، ابو حتم محمد بن حبان [٥٣٥٣]. الاحسان بترتيب ابن حبان. ت: علاء الدين على بلبان القارى. مكتبة الائتيرية، سانجله هل. فيصل آباد.
٧. الترمذى. ابو عيسى. محمد بن عيسى بن سورة. الجامع الترمذى. دار السلام. الرياض. ١٣٩٩هـ.
٨. الجرجانى، السيد شريف. مطبعة أحمد كامل بايزيد. استنبول.
٩. مصنف عبد الرزاق.
١٠. الدمشقى، ابو الفداء اسماعيل بن كثير. تفسير القرآن العظيم. دار المعرفة، بيروت، لبنان. ١٣٨٨هـ.
١١. ابن زكريا، أبو الحسين أحمد بن فارس. معجم مقاييس اللغة.. ت: عبد السلام محمد هارون. شركة مصطفى البابى الحلبي وأولاده، مصر. ط: ٢، ١٣٩١هـ.
١٢. السجستانى، ابو داؤد سليمان بن أشعث. سنن أبي داؤد. دار السلام، الرياض. ١٩٩٩ء.
١٣. الصابونى محمد على. روائع البيان تفسير آيات الأحكام. مكتبة الغزالى، دمشق، سوريا. ١٣٩٧هـ.
١٤. صدر الشريعة، عبيد الله بن مسعود. التوضيح. نور محمد اصح المطابع، آرام باغ، كراتشي. ١٣٠٠هـ.
١٥. الغزالى، ؤبو حامد محمد بن محمد. المستصفى. دار احياء الكتب العربية، مصر.
١٦. القرطبي. أبو عبد الله بن أحmd الانصارى. الجامع لاحكام القرآن. دار الكتب العربية، بيروت، ط: ٣، ١٣٨٧هـ.
١٧. القاسمى، جمال الدين القاسمى. محاسن التاویل. ت: محمد فؤاد عبد الباقى. دار صادر. ط: ٢، بيروت. لبنان. ١٩٤٨ء.
١٨. القشيرى. ابوالحسين مسلم بن الحجاج. صحيح مسلم. دار السلام. الرياض. ١٩٩٩ء.
١٩. الكرمانى. شمس الدين محمد بن يوسف بن على [٥٧٨٢]. الكواكب الدرارى شرح الصحيح البخارى. المطبعة البهية المصرية. القاهرة. ١٣٥٨هـ.
٢٠. النسائى، أحمد بن شعيب. سنن النسائى. دار السلام. الرياض. ١٩٩٩ء.
٢١. النيسابورى. الحاكم. ابو عبد الله بن عبد الله. المستدرک على الصحيحين. دار الفكر، بيروت. ١٣٩٩هـ.